

## رفض محاولات تشكيل مجلس يقلص من صلاحيات البرلمان المنتخب العتيبي: مجلس الأمة الجهة الشرعية الوحيدة التي تمثل الشعب الكويتي



خالد العتيبي

المحاولة الأخيرة والتي حملت عنوان مجلس القبائل والأخرى التي سبقتها وحملت عنوان (مجموعة 80) والتي

أكد النائب خالد العتيبي أن مجلس الأمة وحده وأعضاء الخمسين المنتخبين هو الجهة الشرعية الوحيدة التي تمثل الشعب الكويتي بجميع فئاته وأطيافه وفقاً للدستور. ورفض العتيبي في تصريح صحافي الدعوات الأخيرة التي تطالب بإنشاء مجلس يضم أطرافاً أو مكونات اجتماعياً من شأنه أن يقلص من صلاحيات مجلس الأمة المنتخب لأشخاص يسعون لرسم خريطة سياسية جديدة تتوافق مع أجندتهم المتعارضة مع دولة المؤسسات. وأشار العتيبي إلى أن

ظهرت أثناء مناقشة مقترح بسط يد القضاء على أمور الجنسية (والذي سيعاد طرحه في دور الانعقاد الحالي) محاولات تؤكد أن المجلس الحالي مستهدف وأن هناك من يحرض على التخلص منه عن طريق إيهام الشارع بأنه سبب المشاكل التي تعاني منها البلاد وأنه من يصنع التنازيم. وزاد العتيبي: لقد جاء رد الشارع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي سريعاً بتصديده لمثل تلك المحاولات وكان أكثرهم تصديداً أبناء القبائل أنفسهم، لمعرفة

الجميع أن هذه الدعوات تضرب وحدتنا في العمق وتمزق نسيجنا الاجتماعي ونصب في صالح تفكيك الوحدة الوطنية لمجتمعنا الصغير. واختتم العتيبي تصريحه قائلاً إن مجلس الأمة ونوابه لا يفرقون في أنشطتهم الرقابية والتشريعية بين سني وشيعي أو قبلي وحضري، وعليه سيظل لأؤنا للكويت وصاحب السمو أمير البلاد ولشعب الكويت الذي ندافع عنه وعن مكتسباته ووحدته ومؤسسات دولته بقسمنا الدستوري الذي أقسمناه.



محمد المطير

تلك الشركات والمؤسسات، ظهر جلياً لتفسير الكفاءات الوطنية من القطاعات التي تم تخصيصها، ويعيدنا

قال النائب محمد المطير إن تجربة الخصخصة لبعض الشركات الحكومية أو التي تملك فيها الحكومة حصصاً استراتيجية أثبتت الفشل الذريع، وأضح أنها أشبه بعملية بيع منتهج لقطاعات مضمونة الربح، مأمونة العواقب، من كونها عملية خصخصة لتطوير الخدمات وزيادة فرص العمل وتخفيف الأعباء على ميزانية الدولة، كما هي نتائج الخصخصة في سائر الدول المتقدمة، وأضاف المطير في تصريح صحافي أنه ومع غياب الرقابة الحكومية من متابعة تخصيص وأعمال

نظام منضبط للخصخصة وقنوات متابعة ومحاسبة للحفاظ على مكتسبات ومقدرات البلد وعدم التفريط باستثماراتها الاستراتيجية فإنني أعلن معارضة أي مشروع قادم لخصخصة أي قطاع حكومي، أو تملك فيه الحكومة حصصاً استراتيجية ولن أتردد في استخدام كل الأدوات الدستورية بما فيها استجواب رئيس الوزراء لمحاولة إيقاف العيث بمقررات البلد وثروات الشعب الكويتي وأجياله المقبلة.. ولتنتخب الحكومة القادمة لهذا الأمر المهمل.. ولا تتجه نحو التنازيم.

## 5 نواب لإنشاء الهيئة العامة لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية



دجمعان الحريش



عبدالله فهاد



أسامة الشاميين



دحمود الخضير



تامر السويط

تقدم النواب د. دجمعان الحريش وعبدالله فهاد وتامر الظفيري وأسامة الشاميين ودحمود الخضير باقتراح بقانون في شأن الهيئة العامة لمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية والمقيمين بصورة غير قانونية ونصت مواد على ما يلي:

- (المادة الأولى): الهيئة العامة لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وغير محددى الجنسية هيئة يشرف عليها وزير الداخلية ولها مجلس إدارة ولها شخصية اعتبارية وميزانية ملحقة ويتكون مجلس الإدارة من:
- 1- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية «رئيساً».
- 2- الرئيس التنفيذي للهيئة «نائباً للرئيس».
- 3- وكيل وزارة الخارجية «عضواً».
- 4- وكيل وزارة التربية «عضواً».
- 5- وكيل وزارة الصحة «عضواً».

«عضواً».

6- مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية «عضواً».

7- أمين سر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية «عضواً».

● (المادة الثانية): الهيئة هي الجهة المختصة بمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية أو المقيمين بصورة غير قانونية.

● (المادة الثالثة): تلتزم الهيئة بإبلاغ كل من بحث عليه قيدا أمنياً يحول دون تمتعه بأي من الخدمات الواردة أو تحول

دون حصوله على الجنسية الكويتية أو كل من يفبت لدى الجهاز حصوله على جنسية أخرى بإبلاغه رسمياً بذلك وفي حال اعتراضه يحق له اللجوء إلى القضاء للفصل في صحة هذه الدعوى والى حين صدور الحكم القضائي يعامل معاملة غير محددى الجنسية ويتمتع بكافة الخدمات الواردة في القانون.

● (المادة الرابعة): يُعتمد مسمى «غير محدد الجنسية»

أمام خاتمة الجنسية لكل من المسجلين في الهيئة بصورة غير قانونية أو اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مسجل في مكتب الشهيد، ويعتبر إقامة الاصول مكتملة لإقامة الفروع بشرط ان يكون الفرع مولوداً أو مقيماً بدولة الكويت، ويعتمد هذا المسمى دون غيره من جميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وسائر الجهات الرسمية بالدولة.

● (المادة الخامسة): يرفع وزير الداخلية لمجلس الوزراء الكشوف الخاصة بالمرشحين لنيل شرف الجنسية الكويتية التي تحيلها اليه الهيئة وفيه كل الأسماء المسجلة لأي ممن ينطبق عليهم شروط منح الجنسية الكويتية ويتم إبلاغ صاحب العلاقة بذلك تمهيداً لمنحهم شرف الجنسية الكويتية وتكون اولوية الرجوع إلى أي جهة أخرى، ويحق لصاحب البطاقة وللشهداء وذويهم.

2- المشاركون في حرب التحرير أو الحروب العربية.

3- حملة أخصاء 1650.

● (المادة السادسة): تصدر للمسجلين في الهيئة بطاقة مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقماً خاصاً به، وتعتمد في أثناء فترة سريانها لدى جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى، ويحق لصاحب البطاقة

بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية ومنها على وجه الخصوص:

1- الإقامة الدائمة بدولة الكويت.

2- التمتع بالعلاج المجاني بجميع تخصصاته ومتطلباته والحصول على الدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

3- التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقاً لنظم وقواعد القبول الخاصة بها.

4- إصدار شهادة الميلاد.

5- إصدار شهادة الوفاة.

6- تحرير وثائق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

7- إصدار رخص القيادة بجميع أنواعها.

8- إصدار جوازات السفر والحق في التنقل إلى خارج البلاد والعودة إليها.

9- الحق في التعاقد و صرف المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة في القطاع الحكومي والخاص وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

10- الأولوية بعد الكويتيين وأبناء الكويتيات في العمل في القطاع العام والحق في العمل بالقطاع الخاص.

11- الحق في تملك العقارات بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير.

12- الحق في اللجوء إلى المحاكم بجميع درجاتها وأنواعها.

13- يُعامل الشخص حامل البطاقة من ذوي الاعاقة معاملة الكويتي في مجال الحقوق والمزايا المقررة لذوي الاحتياجات الخاصة.

● (المادة السابعة): يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

● (المادة الثامنة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.



TAKREEM

# 2017

## حفلة توزيع جوائز "تكريم"

### ٥ نوفمبر عمان، الأردن

takreem.net























































